الثورة الاقتصادي

الثلاثاء ١٢ محرم ١٤٢٦هـ الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٠٥م العدد (١٤٧١٢)

Tue. 22 Feb 2005 .. 13/ 1/1426 - No ، (14713)

ة.. فرح لا يدوم !!!

لاقتنائها فاكتشفنا رداءتها بعد ساعات

ومستواهم المعيشي لجلب السلع المغشوشة

◻ المواصفات والمقاييس:

نحن بصدد تشكيل فرق للنزول الميداني لتعقب الصناعات المقلدة وتطبيق الإجراءات ضدها

دائرة محمرة ، ثم انتقل ذلك إلى الأخرى حتى تنقضي ساعات الليل وتحمر الدوائر كلها، وقد وكل بها في الغرفة متفقد لحالها، درب بشأنها وانتقالها ، يعيد فتح الأبواب وصرف الصنج إلى موضعها ، وهي التي يسميها الناس المنجابة أي الساعة..

وهذه الساعة تعرف أيضا بساعة الوزير الساعاتي، نسبة إلى صانعها وهو رضوان بن محمد الساعاتي الخرساني الدمشقي، أحد وزراء عصره صنعها أيام الملك عيسى بن الملك العادل، وقد تعرضت لحريق عام ٦١٨هـ/١٢٨٢م. ثم جددت بعد ذلك..

وفي عام ٧٢٦هـ/١٣٢٦م. وصف الرحالة ابن بطوطة ساعات كانت على الباب الشرقي للجامع الأموي، اختلفت عن وصف ابن جبير، وصفة هذه الساعة كما ورد في كتاب ابن بطوطة أنه يكون عن يمين الخارج من باب جيرون، وهو باب الساعات غرفة لها هيئة طاق كبير فيه طيقان صغار مفتحة لها أبواب على عدد ساعات النهار ، والأبواب مصبوغ باطنها بالخضرة ، وظاهرها بالصفرة فإذا ذهبت ساعة من النهار، انقلب الباطن الأخضر ظاهرا والظاهر الأصفر باطنا ويقال أن بداخل الغرفة من يتولى قلبها بيده عند مضى الساعات..

وقد انتشرت صناعة الساعات في عديد من المدن الإسلامية من مشرقها إلى مغربها ، وفي فاس صنعت ساعة السلطان أبو عنان المريني عام ٧٥٨هـ-١٣٥٧م وكانت هذه الساعة تسقط أوتوماتيكيا كل ساعة زمنية صنجة من النحاس في كأس من النحاس أيضا وفي نفس الوقت ينفتح الطاق الدال على الساعة الزمنية ، ولاتزال بقايا هذه الساعة ماثلة في مدينة فاس ويقصدها السائحون من جميع الأنحاء .

وظل العرب يحسنون الساعات ويختصرون حجمها ويزيدون في دقتها حتى جعلوها ساعة حائط لا يزيد حجمها عن نصف ذراع ، ففي القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي، استطاع العالم الرياضي ابن الشاطر أن يصنع ساعة صغيرة لا تزيد عن «٣٠» سم ، وأدخل فيها الآلات المعدنية واستغنى عن الماء وآلاته الخشبية الكبيرة، فخرج بالساعات من دائرة الماء إلى دائرة الميكانيكا، ومن دائرة الخشب إلى دائرة المعدن..

تطور صناعة الساعات

● ثم انتقلت تكنولوجيا الساعات من العرب إلى أوروبا وأخذوا يدخلون عليها التحسينات حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر توصل العلماء إلى سلسلة من الاختراعات أدت إلى زيادة دقة ساعات الحائط وقللت من وزن وحجم الآلات المستخدمة فيها، وفي أواخر القرن السادس عشر استنبط جاليليو بعد تجارب عملية أن مدة ذبذبة الرقاص تتوقف على طول الرقاص وقيمة عجلة التثاقل، وساعد هذا القانون على توسيع مجال استعمال الرقاص، وفي عام ١٠٨٦هـ-١٦٧٥م . أوضح الفيزيائي الهولندي كريستيان هويجينز كيفية استخدام رقاص الساعة في تنظيم عمل الساعة، وبعد ذلك بعشرة أعوام، اخترع الفيزيائي الإنجليزي روبيرت هوك شاكوش الساعة الذي أتاح استخدام بندول ذي قوس تذبذب صغير في ساعة الحائط، وقد طور هذا الشاكوش صانع الساعات الإنجليزي جورج جراهام عام ١٠٨٣هـ-١٦٧٣م/١١٦٤هـ-١٧٥١م كما طورجون هاريسون وسيلة لتعويض التغيرات في طول البندول والتي تنتج من جراء التغيرات في درجة الحرارة..

أرقام

● أعلن اتحاد تجارة الساعات في سويسرا حصيلة مبيعات عام ٢٠٠٤م التي وصلت إلى ١١,١مليار فرنك في رقم قياسي لم تحققه تجارة الساعات السويسرية من قبل..

وبهذا الرقم ترتفع مبيعات سويسرا من الساعات بحوالي ٩,٢٪ عن عام ٢٠٠٣م ويتوقع اتحاد صناعة الساعات الحفاظ على تلك النسبة في هذا العام أيضا..

وتصدر سويسرا ٩٥٪ من الساعات المصنعة محليا، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في استيراد الساعات السويسرية بما قيمته ١,٩ مليار فرنك بزيادة ١٢,٩٪ عن عام ٢٠٠٣، بينما ارتفعت نسبة الصادرات إلى هونغ كونغ بنسبة ١٥,٦٪ أي ما ما يعادل ١,٦مليارفرنك..

واحتلت اليابان المرتبة الثالثة في ترتيب أكثر الدول شراء للساعات السويسرية خلال العام الماضي، حيث بلغ إجمالي المبيعات ٩٩٠ مليون فرنك، تلتها إيطاليا ثم فرنسا، مع تراجع في التصدير إلى ألمانيا وبريطانيا..

في الوقت نفسه تشير البيانات التفصيلية لاتحاد صناعة الساعات السويسرية عن العام ٢٠٠٤م إلى أن أسيا تظل المستورد الأول للساعات السويسرية ، إذ بلغ حجم الصادرات إليها ٤,٤مليار فرنك بزيادة ٨,١٪ عن عام ٢٠٠٣م تليها دول أوروبا ٣,٥مليار بتراجع ١,٥ بشكل عام مع ملاحظة زيادة الصادرات إلى شرق أوروبا بنسبة تصل إلى ٥٠٪ مما يعكس تحسنا في مستوى المعيشة مع انضمام دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي، ثم الولايات المتحدة وكندا في المرتبة الثالثة بحوالي ٢,٣مليار فرنك بزيادة ١٠٪ عن العام ٢٠٠٣م.

السوق الصينية

● ومن الملاحظ إقبال السوق الصينية على الساعات السويسرية بشكل كبير، إذ ارتفعت نسبة الصادرات إلى ٤١,٧ مقارنة مع عام ٢٠٠٣م ليصل حجم المبيعات إليها ٢٧٩,٥ مليون فرنك، كما ارتفعت نسبة التصدير إلى كل من تايوان ١٢,٢٪ وروسيا ١٤ وتركيا بنسبة ٢٥٪.

وتتضمن تلك الأرقام أيضا حجم المبيعات من الساعات غير الكاملة التصنيع في سويسرا ، أي تلك التي تكتفي المعامل السويسرية بتركيب محركاتها فقط، على أن يتم استكمال التصنيع في بلدان أخرى بناء على رغبة المستوردين..

أما عربيا فقد تصدرت دولة الإمارات المركز الأول بين الدول المستوردة للساعات السويسرية بما قيمته ٣٠١,٩مليون فرنك بزيادة ٢٧٪ تليها السعودية بـ١٦٦,٢ مليونا بزيادة ١,٢٪، م قطر بـ٦٣,٧ مليونا بزيادة ٢١٪ والكويت بـ٦١,٥ مليون بزيادة ٥,٥٪ ثم البحرين بـ٤٨,٦ مليونا في قفزة كبيرة في استيراد الساعات السويسرية وصلت زيادة تقدر بـ٥١,٤٪ عن العام ٢٠٠٣م..

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم المبيعات القياسي الذي حققته صناعة الساعات السويسرية في عام ٢٠٠٤م يعادل تصدير أكثر من ٢٥ مليون ساعة، وخمسة ملايين محرك وثلاثة ملايين غلاف.

كما أظهرت الإحصائيات تزايد الطلب على الساعات الثمينة سواء المصنوعة من الذهب أو البلاتين ٧,٦ مقارنة مع العام السابق، وزيادة ١٣٪ في الساعات المصنوعة من الصلب غير القابل للصدأ أو بمزيج من الصلب والذهب، في مقابل تراجع ملحوظ على تصدير الساعات المطلية بماء الذهب أو المصنوعة من الفضة..

ويرى الخبراء أن إقبال المستوردين على الساعات الثمينة السويسرية يعكس قلق أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمار في الأسهم والسندات فيفضلون اقتناء الساعات الفاخرة والثمينة، لا سيما المصنوعة من الذهب الخالص أو البلاتين والمجوهرات كنوع من الاستثمار المضمون على المدى المتوسط أو البعيد، حيث تحرص الشركات المنتجة لهذه النوعية من الساعات على إنتاج عدد قليل منها، فتظل قيمتها في ارتفاع متواصل حتى وإن تغير الذهب أو المعادن الثمينة في الأسواق العالمية..

تصوير/ناجي السماوي

نائب رئيس البنك الدولي:

اليمن انجز الكثير من المشاريع ويعمل بجد ليضع نفسه في مستوى عال

١٠٠ مليون دولار حجم الدعم المقدم من البنك الدولي خلال الأربعة الأعوام الماضية

■.. قال نائب رئيس البنك الدولي كريستيان بورتمان أن اليمن هو البلد الوحيد في المنطقة الذي أحدث في نفسه الكثير من التغيرات ولايزال يحضر للكثير منها مستقبلا، وفيما أشار المسؤول الدولي إلى أن اليمن دولة فقيرة، لفت إلى أنه يعمل بجد ليضع نفسه في مستوى عال ٠

وقال : نحن بالفعل نعتبرها كذلك، وذكر نائب رئيس البنك الدولي أن اجمالي الدعم الذي قدمه البنك لليمن خلال الأربع سنوات الاخيرة وصل إلى حوالي ١٠٠ مليون دولار ، لافتا إلى الجهد الاضافي الذي سيبذله البنك إذا ما تمسك اليمن بمسار جيد للإصلاحات٠

وأوصى المسؤول الدولي الحكومة باتخاذ القرارات التي يجب اتخاذها الآن، والعمل بشكل جدي مع البرلمان ومنظمات المجتمع المدني على إنجاز القضايا المتأخرة في قائمة الاصلاحات ٠

وقال بورتمان في حديث لـ(سبأنت) أن اليمن دولة منفتحة وفيها نظام ديمقراطي جيد ولها علاقات قوية مع العالم الخارجي، واعتبر ذلك نقطة جيدة تضع اليمن في مستوى عال بين الدول العربية الاخرى ٠

وحول تقييم المسؤول الدولي لبرنامج الاصلاحات الهيكلية الذي تنفذه الحكومة منذ مارس ١٩٩٥م ، أوضح بورتمان أنه من خلال زيارته مؤخرا بصحبة السيد وليفنسون رئيس البنك الدولي إلى عدد من المناطق في اليمن التي تندرج ضمن الاصلاحات الهيكلية قد ظهر بوضوح أن اليمن انجزت الكثير من المشاريع التي لم تكن موجودة عام ٩٥م بالتحديد٠

وأشار في حديثه إلى الاصلاحات السياسية التي تتمتع بها اليمن والتي في طبيعة الحال تعمل على تحسين وضع العلاقات الدولية معها ، وتعززالاصلاحات الاقتصادية ، وبالتالي زيادة الانتاج المحلي ٠

وأكد أن الامر يحتاج إلى مزيد من الجهد فهناك الكثير من الاصلاحات الاقتصادية التي لاتزال بحاجة إلى التنمية والدعم ومواجهة المشاكل التي واجهت تلك الاصلاحات خلال السنوات الاخيرة٠

كما أوصى المسؤول الدولي بتسريع وتيرة العمل في مجال الاصلاحات الهيكلية بحيث يأتي ٢٠١٢م وقد تم إنجاز آخر عنصر في الاصلاحات الهيكلية سواء أكانت اقتصادية أو خاصة بالموارد البشرية ٠

ولفت إلى التحدي القائم في مجال المياه التي تعتبر موردا بشريا مهما لتحسن الوضع الاقتصادي ٠

وقال أن اليمن من أقل الدول في العالم امتلاكا لمصادر المياه ٠٠ مؤكدا أهمية تحسين مستوى المياه بحيث يصبح في المستوى المعقول ٠

ودعا في هذا الصدد إلى تضافر الجهود الحكومية الدولية مع جهود السكان ، وتطرق كريستيان إلى النمو السكاني المتزايد والذي سيضاعف سكان اليمن في عام٢٠٢٥م

وحذر من أن مصادر المياه المحدودة والتزايد المستمر في السكان سيساهم في حدوث مشكلة الجفاف وقال : على اليمن أن تلتفت إلى هذا الامر بشكل جدي ٠

ودعا إلى تصحيح وضع جداول الموازنة وتحسين العائد المالي للموازنة وتنويع مصادر تمويل الموازنة دون الاعتماد على النفط كمصدر وحيد مع الاهتمام بتطوير عملية المبيعات وحقول الاعمال الحرة التي يعمل بها الشعب مع الحكومة ، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج المهمة ضمن برامج الاصلاح الهيكلي مثل التعليم والصحة والخدمات العامة ٠

وقال : لابد للحكومة أن تتخذ قرارا لتوفير النقد المتبادل في الموازنة القادمة ، الأمر الذي سيخلق قفزة نوعية في البناء وزيادة الانتاج المحلي٠

وفيما يخص التزامات مؤتمر المانحين اعتبر نائب رئيس البنك الدولي أن الحكومة اليمنية اتخذت العديد من المواقف الجيدة للتعامل مع المشاكل التي تم الاشارة إليها في المؤتمر ٠

وحول سعي اليمن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية قال : اليمن لديها الكثير من الاتفاقيات التي تشير إلى قوانين تلك المنظمة وتؤهلها بالفعل لذلك ٠٠ وأضاف أن انضمام اليمن سيحدث قريبا وأن اليمن سيكون قادراً على ذلك في حين استطاع استيعاب تطبيق شروط عضوية المنظمة ٠

واعتبر بورتمان أن اليمن أحد أفقر الدول العربية ، ولكنها في نفس الوقت هي الدولة التي أحدثت في نفسها الكثير من التغيرات وتحضر إلى مزيد من التغيرات المستقبلية بغرض التطوير٠٠ هي دولة فقيرة ولكنها تعمل بجد لتضع نفسها في مستوى عال ٠

وتابع: ونحن بالفعل نعتبرها كذلك ،اليمن دولة منفتحة ولديها علاقات قوية مع العالم الخارجي ولها نظام ديمقراطي جيد ، وهذه نقطة أخري جيدة ، ففي اليمن توجد الانتخابات ولديها برلمان، الامرالذي يضعها في مستوى عال بين الدول العربية الاخرى ٠

وذكر أن دور منظمات المجتمع المدني في اليمن دور هام جدا وأشار إلى لقائه بعدد كبير من منظمات المجتمع المدني ، حيث التقي مع السيد ويلفنسون بحوالي ٦٠ جهة من تلك المنظمات ، من القطاعات الخاصة، و البرلمان والقطاعات النسائية والشباب وجميع القطاعات المدنية ، وشعرنا أنه ليس هناك من طريقة للوصول إلى خطوة حقيقية وهدف ملموس في التطوير الاقتصادي ، ما لم تشارك الكثير من قطاعات المجتمع المدني ٠ وأنه من الصعب جدا التمكن من تحقيق النقلة النوعية للتطوير في غياب هذه المنظمات وأكد دعم البنك الدولي بجد لتشجيع ومساعدة تلك المنظمات على طريق تدعيم العمل القائم بينها وبين القطاعات الحكومية وجميع المشاريع التي يدعمها البنك الدولي ٠

وأشار في هذا الصدد إلى دعم العديد من مشاريع القطاع الخاص وتوفير الكثير من الفرص التشجيعية ليحقق ما يخطط له من مشاريع تعمل على رفع مستوى حياة المجتمع٠

وركز بورتمان في حديثه عن دور الاعلام في عمل البنك الدولي وما يقدمه البنك لكل بلد ومنها اليمن ٠

وأوصى نائب رئيس البنك الدولي الحكومة اليمنية باتخاذ القرارات التي تحتاجها اليمن في هذا الوقت والعمل مع البرلمان في هذا الجانب، البرلمان وكل شخص وجهة ذات صلة ومنها المجتمع المدني والتعامل مع القضايا المطروحة على الساحة بشكل جدي ٠

كما أوصى الحكومة بالاستمرارية في العمل الاصلاحي وإطلاع الشعب بكل مايحدث في هذا الجانب والاجراءات التي تتخذها الحكومة لتنفيذ الاصلاحات والاهتمام بتطوير النشاط الاقتصادي بالدرجة الاولى والهادف إلى تطوير الاقتصاد في البلد من خلال تطوير النفط مع عدم الاعتماد فقط على المنتجات النفطية وتنويع مصادر بناء الاقتصاد٠

ولفت بورتمان إلى وجود مصادر اقتصادية أخرى لاتقل أهمية عن النفط ،خاصة وأن النفط في اليمن بدأ ينفد خلال السبع أو العشر السنوات الاخيرة، وأوصى الحكومة بالعمل على تنشيط الاقتصاد في القطاعات الاخرى إلى جانب تشجيع التعاون والعمل التعاوني ٠

وفيما يخص مقدار دعم البنك الدولي لليمن ذكر نائب رئيس البنك الدولي أن البنك قدم خلال الاربع السنوات الماضية مائة مليون دولار ، وقال : إن اليمن تحتاج إلى الكثير من الدعم ونحاول عمل المزيد من أجلها ٠

وخلص إلى أن البنك سيحاول رؤية ما يمكن تقديمه من أجل تحسين البنية التحتية لليمن خلال الفترة المقبلة ٠

وحول الانطباع الذي خرج به عن مدينة صنعاء القديمة قال بورتمان: إن صنعاء مدينة جميلة جدا ٠٠ أحببتها كثيرا ، ونحن كنا قد خصصنا بعض الدعم لبعض الترميمات في مدينة صنعاء القديمة لرصف الشوارع وما تخلله من إصلاحات ، وما زلنا نحاول المساعدة للحفاظ على جمال تلك المدينة الرائعة٠

◻ يجب التسريع في الاصلاحات الهيكلية وتنويع مصادر تمويل الموازنة